



قرارات الجمعية العامة للمشاركين

غير العاديہ بتاريخ 2023/06/10

1. محضر الإجتماع.

2. المواد المعدله.



محضر إجتماع الجمعية العمومية غير العادية
لصندوق التضامن الجماعي لأعضاء جمعيات المهن الطبية
يوم السبت 21 من ذو القعدة 1444 الموافق 10 يونيو 2023

إنه في يوم السبت 21 ذو القعدة 1444 هـ الموافق 10 يونيو 2023، وعند الساعة السابعة مساءً بمقر الصندوق بدار جمعيات المهن الطبية بالجابرية، وبإدارة الدكتور: أحمد الشطي رئيس مجلس إدارة الصندوق، وبحضور أمين سر الصندوق الدكتور: حسام الدين عبد الفتاح ناصف، والأستاذ: محمد عاطف عبد الرحمن المستشار القانوني للصندوق إجتمع المشتركون بالصندوق على هيئة جمعية عمومية غير عادية.

وإذ تبين أن عدد الحضور قد بلغ (11) عضواً وهم لا يمثلون نسبة الأغلبية المطلقة من عدد المشتركين في الصندوق المسموح لهم قانوناً بالحضور وعددهم 1812 عضواً، فقد قام رئيس الإجتماع بتأجيل إنعقاد الجمعية العمومية غير العادية لعدم قانونيته الى الساعة الثامنة مساءً حتى يتسنى عقد الإجتماع أياً كان عدد الحاضرين.

واقفل المحضر بعد إثبات ما تقدم،،،،

رئيس الإجتماع

د . احمد خضر الشطي
رئيس مجلس إدارة
صندوق التضامن الجماعي

المستشار القانوني

محمد عاطف عبد الرحمن





الاجتماع الثاني

إنه وفي تاريخه الثابت آنفاً وعند تمام الساعة الثامنة مساءً برئاسة
الدكتور: أحمد الشطي إنعقدت الجمعية العمومية غير العادية لأعضاء صندوق التضامن
الجماعي إنعقاداً صحيحاً حيث بلغ عدد الحاضرين (43) عضواً يمثلون الأعضاء
المشاركين بالصندوق والمنتمين لجمعيات المهن الطبية الثلاث ورابطة الأطباء البيطريين
على الوجه التالي:

(39)	الجمعية الطبية الكويتية
(1)	جمعية اطباء الأسنان الكويتية
(2)	الجمعية الصيدلانية الكويتية
(1)	رابطة اطباء البيطريين الكويتية

وقد تصدر الإجتماع بجانب الرئيس الدكتور: حسام الدين عبد الفتاح ناصف
أمين السر والدكتور: يسري أبو الوفا بدر أمين الصندوق
والأستاذ: محمد عاطف عبد الرحمن المستشار القانوني للصندوق.

وقد أفتتح الرئيس الإجتماع بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على سيد
المرسلين مرحباً بالسادة الحضور أعضاء الجمعية العمومية غير العادية للصندوق داعياً
الله التوفيق والنجاح في إتمام الإنعقاد على خير وجه وفق جدول الأعمال المعطن من
أمانة سر الصندوق.

ثم تحدث الدكتور أحمد الشطي للحاضرين وقال أنه يهمله أن يبين للسادة
الحاضرين أن الصندوق يتمتع بسمعه طيبه نالها على مدى خمسون عاماً إذ أن نشأته
تعود إلى نهاية العام 1970 عندما قام الرعيل الأول بهذا التجمع الإنساني من أجل
التكافل بين الأطباء والصيدالنه في مواجهة الأزمات والكوارث الإجتماعيه.



وقال أيضاً أنه يذكر الأعضاء أن الصندوق إستطاع مواجهة المحنة التي نشأت في منتصف العام 1990 وتصدى لها وعاود نشاطه بعد أن غادره حوالي 1600 مشترك بفضل زملاء رحلوا بعد أن أصروا على إستمرار الصندوق وكان ذلك في مارس 1992. وأضاف الشطي أن الصندوق يقوم على شئونه ويديره مجلس إدارة منتخب كل أعضائه متطوعون لا يتقاضون بدلات أو غيرها وهذا تقليد نشأ مع النشأة الأولى للصندوق.

ثم قال أنه يسعده أن يطرح التعديلات أمام الحضور مادة مادة ولكن يهمله أن يشيد بأبي هشام عاطف عبد الرحمن المستشار القانوني الذي أعد التعديلات وقام بصياغتها بصورة إحترافية رائعة ستلمسونها بعد إستيعابها وأنه يدعو له بطول العمر والصحة والعافية.

ثم انتقل رئيس الإجتماع إلى المواد المراد إقرارها وقام بتلاوة المادة (7) من النظام الأساسي وقال أن مجلس إدارة الصندوق إقترح تعديلها من أجل الحفاظ على مالية الصندوق حيث كان يواجه سنوياً أعداداً هائلة ممن يبلغون الخامسة والستين بالإضافة إلى أنه أمتثل إلى رغبة الكثير من الأعضاء الذين طالبوا بإستمرار العضوية وعدم إنهاؤها عند تلك السن.

وأوضح أن التعديل حافظ على الحقوق المكتسبة بأن أتاح للأعضاء الذين لم يصرفوا مستحققاتهم عند بلوغ الخامسة والستين قبل 2023/06/10 أمرين إما التقدم لصرف مستحققاتهم أو التقدم لإبداء رغباتهم في الإستمرار بالعضوية وحدد 90 يوماً مهلة قانونية لهذين الإجراءين.





وبالنسبة للمادة (12) فهو تعديل فني يقصد به المواءمة بين النصوص.

وانتقل بعد ذلك إلى المادة (13) من النظام الأساسي وهي التي قلصت عدد أعضاء مجلس إدارة الصندوق إلى عشرة أعضاء بدلاً من 13 عضو وأصبح الشريين خمسة أعضاء ولكل من الأسنان والصيدلة إثنان والبيطرة واحد بمجموع عشرة، وأبان سيادته أن هذا التعديل يعود إلى التشكيل الذي كان قائماً حتى عام 1998.

ثم إنتقل إلى المادة الأخيرة وهي المادة رقم (37) من النظام الأساسي والخاصة بالتعامل مع طلبات حالات العجز المهني المستديم وقال أنها جاءت لمصلحة المشتركين وخاصة الزملاء الذين تنهى خدمتهم لعدم اللياقة الصحية حيث سيقر الصندوق تلك الحالات طالما صدر الحكم بها من المجلس الطبي العام وأن هذا التعديل يخص العاملين بالقطاع الحكومي أما القطاع الخاص فسيظل معمولاً بأحكام المادة قبل تعديلها حيث يمثل المشترك أمام لجنة خاصة يشكلها مجلس إدارة الصندوق من إختصاصين في مجال الحالة.

ثم أوضح سيادته أن تعديل المادة 7 يسري ويبدأ نفاذه من اليوم التالي لإقراره وهو 11 يونيو 2023 .

وأن التعديل الثاني الخاص بالمادة 13 سيسري بإذن الله عند إنتخاب المجلس القادم في مايو 2024.

وأن تعديل المادة 37 سيسري ويبدأ نفاذه من اليوم التالي لإقراره وهو 11 يونيو 2023.



وبعد ذلك قام الدكتور الشطي بطرح المواد الأربعة للتصويت العلني مادة مادة فنالت جميعها الإجماع بالموافقه من جموع الحاضرين.

وبعد ذلك وعند الساعة 9.30 مساءً، أعلن رئيس الإجتماع فض الإنعقاد.

رئيس الإجتماع
د. أحمد خضوع الشطي
رئيس مجلس إدارة
صندوق التضامن الجماعي

المستشار القانوني
محمد عاطف عبد الرحمن
مستشار قانوني



المادة رقم (7) من النظام الأساسي للصندوق

المادة قبل التعديل : تنتهي العضوية بالصندوق بإحدى الأسباب الآتية:
البند رقم 3 بلوغ سن الخامسة والستين حتى ولو كان ذلك أثناء الخدمة أو سريان مدة الترخيص.

المادة بعد التعديل: تنتهي العضوية بالصندوق بإحدى الأسباب الآتية:

1. إنتهاء خدمة المشترك لدى جهة عمله بالقطاع الحكومي أو الأهلي سواء بالإستقاله أو الفصل أو بلوغ السن القانونيه أو غير ذلك من الأسباب.
2. إنتهاء مدة ترخيص مزاولة المهنة أو إلغائه بالنسبه للعاملين بالقطاع الأهلي سواء كان يعمل لحسابه أو لدى جهة خاصة.
3. إسقاط عضوية المشترك عن الجمعية التي ينتمي إليها.
4. العجز المهني المستديم.
5. الوفاة.

ويكون هذا التعديل نافذاً ويعمل به إعتباراً من اليوم التالي لإقراره من الجمعية العامة للمشاركين ويسري على المشتركين الذين بلغوا السن قبل إقرار هذا التعديل - إختياراً- أو الذين يبلغونه بعد إقراره*.

*يمنح السادة المشتركين الذين بلغوا سن الخامسة والستين قبل إجراء هذا التعديل مهله مدتها 90 يوماً للتقدم لصرف مستحقاتهم أو لإبداء رغبتهم في الإستمرار بعضوية الصندوق، وفي حالة عدم التقدم يعتبر المشترك مستمراً في العضوية.

ميررات التعديل:

1. تحقيق رغبة عدد كبير من المشتركين في الإستمرار بعضوية الصندوق طالما أنهم مستمررون في وظائفهم بالقطاع الحكومي أو الخاص.



2. إن إنتهاء العضويه يجب أن يكون مرهوناً بإنتهاء العلاقه الوظيفيه مع جهة العمل وليس بشكل يبدو من قبيل الإكراه عند بلوغ سن معينه.
3. إن الحفاظ على مالىة الصندوق إستدعت التدخل بموجب هذا التعديل لإعادة التوازن اللازم لما فيه مصلحة المشتركين.



المادة رقم (12) من النظام الأساسي للصندوق

المادة قبل التعديل : لا تصرف المزايا المنصوص عليها في المادة (11) في غير حالة الوفاة والعجز المهني المستديم وبلوغ سن الخامسة والستين عاماً إلا وفقاً للقواعد والشروط الآتية:

1- المغادرة النهائية للبلاد، وفي هذه الحالة يجوز للمشارك طلب تصفية حقوقه على أساس تاريخ المغادرة النهائية إذا كانت هذه قبل حلول موعد إنتهاء الخدمة الفعلي ويستثنى من شرط المغادرة النهائية من تصبح إقامته بالبلاد لغير سبب العمل وفي هذه الحالة تصرف المزايا.

المادة بعد التعديل: لا تصرف المزايا المنصوص عليها في المادة (11) في غير حالة الوفاة والعجز المهني المستديم إلا وفقاً للقواعد والشروط الآتية: (بقية النص)

ميررات التعديل:

وجوب حذف عبارة بلوغ سن الخامسة والستين من النص حتى تتواءم المادة مع نص المادة السابعة المعدله.



المادة رقم (13) من النظام الأساسي للصندوق

المادة قبل التعديل : يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة مكون من ثلاثة عشر عضواً على النحو التالي:

- سبعة أعضاء يمثلون الجمعية الطبية الكويتية.
- ثلاثة أعضاء يمثلون الجمعية الصيدلانية الكويتية.
- عضوان يمثلان جمعية أطباء الأسنان الكويتية.
- عضو يمثل رابطة الأطباء البيطريين الكويتية.

المادة بعد التعديل: يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة مكون من عشرة أعضاء على النحو التالي:

- خمسة أعضاء يمثلون الجمعية الطبية الكويتية*.
- عضوان يمثلان الجمعية الصيدلانية الكويتية.
- عضوان يمثلان جمعية أطباء الأسنان الكويتية.
- عضو يمثل رابطة الأطباء البيطريين الكويتية.

*ويرجح الجانب الذي به الرئيس عند تساوي الأصوات في مداورات المجلس.

مبررات التعديل:

كشف التطبيق خلال السنوات الماضية أن العودة إلى التشكيل الذي كان معمولاً به سابقاً حتى العام 1988 وهو الأيسر والأسهل في أداء المجلس عند إتخاذ الإجراءات والقرارات المهمة.

كما أن هذا العدد المقترح الذي يمثل كل جمعية يتناسب مع أعداد المشتركين منها في الصندوق ووفقاً لآخر تعداد فإن نسبة المشتركين بالصندوق من كل جمعية هو كالتالي:

- الجمعية الطبية الكويتية 72.94%
- الجمعية الصيدلانية الكويتية 13.69%
- جمعية أطباء الأسنان الكويتية 10.93%
- رابطة الأطباء البيطريين 2.44%



المادة رقم (37) من النظام الأساسي للصندوق

المادة قبل التعديل: الفقرة الأولى: تشكل لجان تقرير حالات العجز المهني المستديم بموجب قرارات تصدر من مجلس إدارة الصندوق لكل حالة على حده، وتتكون اللجنة من ثلاث من الإختصاصيين في مجال الحالة موضوع البحث ومن طبييين بشريين من بين أعضاء مجلس الإدارة. وللجنة الحق في الإستئناس برأي من تراه مناسباً دون أن يكون له صوت معدود. وتصدر اللجنة توصياتها المسببة بأغلبية أربعة أصوات على الأقل.

المادة بعد التعديل: الفقرة الأولى من المادة بعد التعديل: يتعين عند تقرير حالات العجز المهني المستديم الإعتداد فقط بقرارات المجلس الطبي العام الصادرة في هذا الشأن وذلك حيال المشتركين بالصندوق من القطاع الحكومي أما المشتركين من القطاع الأهلي فيتم تشكيل لجنة من ثلاث من الإختصاصيين في مجال الحالة موضوع البحث ومن طبييين بشريين من بين أعضاء مجلس الإدارة، وتصدر اللجنة توصيتها المسببه بأغلبية أربع أصوات على الأقل.

ميررات التعديل:

كشف التطبيق خلال الأعوام الماضية أن تشكيل لجان طبية من داخل المجلس أو خارجه هو تكرار معيب وبلا داع خاصة وأن معظم الحالات التي إنتهت إلى عدم اللياقه الصحيه صدرت عن المجلس الطبي العام وهو الجهة الحكومية المعتمدة فكان لزاماً الإعتداد بقرار المجلس الطبي عند فحص الطلبات المقدمة من المشتركين العاملين بالقطاع الحكومي لإعتبار حالاتهم عجزاً مهنياً مستديماً وذلك تجنباً للتكرار ولسرعة إصدار القرار الواجب في مثل هذه الحالات المرضية.